وقائع المؤتمر العلمي الثامن
العراق 2050

في جامعة النهرين

بتاريخ 2025/04/20

قضايا سياسية

Political Issues

ملحق العدد ٨٠

E-ISSN: 2790-2404
P-ISSN: 2070-9250

العراق (2050)

وقائع المؤتمر الدولي الثامن

لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

الإشراف العام

أ.د. أسامة مرتضى السعيدي

إعداد وتحرير

م.د. محمد محي الجنابي

م.د. مصطفى صادق عواد

م.م. محمد مجيد حسين

م.م. زهراء كريم جاسم

مبرمج. رؤى عبد الحسين

لجان مؤتمر (العراق 2050)

المؤتمر الدولي الثامن لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

اولاً _ اللجنة التحضيرية :	
أ.د اسامة مرتضى باقر	عميد كلية العلوم السياسية
أ.د خضر عباس عطوان	رئيس قسم السياسة الدولية
أ.د علي حسين حميد	رئيس قسم الاستراتيجية
أ.د عباس سعدون رفعت	معاون العميد للشؤون الادارية
أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق	رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د سلمان علي حسين	مقرر قسم السياسة الدولية
أ.م.د حيدر زهير جاسم	معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
أ.م.د استبرق فاضل شعير	رئيس قسم النظم السياسية والسياسات العامة
أ.م.د سولاف مصحب مهدي	مسؤول شعبة ضمان الجودة والاداء الجامعي
م.د زيدون سلمان محمد	مسؤول شعبة الشؤون العلمية
م.د محمد محي محمد	مدير تحرير مجلة قضايا سياسية
م.د محمد حميد محمد	مقرر قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
م.د عبد الامير سليم عباس	أمين مجلس الكلية
م.د ايلاف نوفل احمد	مسؤول شعبة التسجيل
م.د.مصطفى صادق عواد	قسم النظم السياسية /مسؤول وحدة التوظيف والتأهيل
م.م مهدي علي وداعة	امانة مجلس الكلية

ثانياً _ اللجنة العلمية :		
أ.د قاسم محمد عبد	أ.د اسراء علاء الدين نوري	أ.م.د. احسان عدنان عبد الله
أ.د سلام عبد الجليل حسن	أ.د قاسم شعيب عباس	أ.م.د عصام اسعد محسن
أ.د احمد عبدالله ناهي	أ.د سهاد اسماعيل خليل	أ.م.د نسرين رياض شنشول
أ.د شيماء عادل فاضل	أ.د ياسر علي ابراهيم	أ.م.د زينب عبدالله منكاش
أ.د هشام حكمت عبد الستار	أ.د.إيضاح نعمان خزعل	أ.م.د ربا صاحب عبد مرزوق
أ.د عماد صلاح عبد الرزاق	أ.د علي حسين حميد /مقرر اللجنة	أ.م.د. صلاح مهدي هادي
أ.د محمد كريم كاظم	أ.د رياض مهدي عبد الكاظم	أ.م.د رواء طه درويش
أ.د هيثم كريم صيوان	أ.د صدام عبد الستار رشيد	أ.م.د محسن حساني ظاهر
أ.د وسن احسان عبد المنعم	أ.د. اخلاص قاسم نافل	أ.م.د همام خضير عبد مطلك
أ.د عامر هاشم عواد	أ.د فراس عبد الكريم محمد علي	ا.م.د. هناء جبوري محمد
أ.د كاظم علي مهدي	أ.د علي فارس حميد	أ.م.د ميثم حميد ناصر
ا.د.عبد العظيم جبر حافظ	أ.د الاء طالب خلف	ا.م.د.شيماء تركان صالح
أ.د احمد غالب محي	ا.د.مصطفى حسين عبد الرزاق	ا.م.د.سرى موفق جعفر
أ.د ارشد مزاحم مجبل	أ.م.د مصطفى فاروق مجيد	

ثالثاً _ اللجنة المالية :
م.م. خبيب منذر عباس / وحدة صندوق التعليم العالي / رئيساً
م.م.سعد رويس / قسم الاستراتيجية / عضواً
م.م. قمر ثامر جاسم / شعبة التدقيق / عضواً
إكرام فهمي اعجمي / مسؤولة شعبة الشؤون الادارية / عضواً

رابعاً _ اللجنة الاعلامية :
أ.م.د ندى عمران علي
م.د انمار علي ابراهيم
م.د سديف محمد كامل
م.م علي صباح محمد
م.م نشوان علاء حسين

خامساً _ لجنة الاستقبال :		
أ.د سعد محمد دخيل	م.م غفران جاسم جبر	م.م سجى فاضل عباس
أ.م.د رونق ناطق محمد	م.م سعد رويس	م.م. مصطفى ياسين طه
أ.م.د دنيا علي عبد الحسن	م.م نور مشتاق	م.م. محمد معن محسن
م.د شذى عبد الرضا عبد المجيد	م.م عبدالله محمد قاسم	م.م. هيثم عقيل محمود
م.د. علي محمد أمنيف	م.م نور سمير	سجاد محمد جاسم
م.د رفيف اياد	م.م مروة زياد طارق	عمر ثابت نعمان
م.د نبأ احسان شريف	م.م مفاز ابراهيم داوود	زينة سعد شمس الدين
م.د رنا احمد رجب	م.م نادية علي عبد الرضا	سرى عبد القادر خلف
م.د هناء رحيم زيدان	م.م قاسم محسن	نور الهدى عماد كاظم
م.م كاظم ناجي عبود	م.م عمار عايد كطوف	لينه ليث فارس
م.م صبا رشيد جبير	م.م هديل لطيف ياسر	رائد صبري حسن
م.م مها غافل حسين	م.م ميس محمود عداي	علي جابر محسن
م.م محمود جمال فتحي	م.م هدى عبد الحسين فياض	علي فاروق
م.م فرقان عبد حمود	م.م مها عباس فاضل	سيف سعد لعيبي
م.م نور هشام جليل	م.م عبد الرحمن محمد عيسى	علي محمد عواد
م.م علي عبد الرزاق شنشول	م.م تغريد رياض علي	م.م سجى فاضل عباس

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الشراكة العراقية – التركية ودورها في تعزيز التنمية والامن في العراق ا.د. ليلى عاشور حاجم الخزرجي م.م. سارة محمود غزال م.هند عدنان شراد	28_1
2	العلاقات العراقية-العربية: تحديات التأثير الإقليمي والتوازن في السياسة الخارجية أ.د: سالم مطر عبدالله	49_29
3	العراق وسياسته الخارجية تجاه محيطه الإقليمي بعد عام 2003 الكويت انموذجا" دراسة في الافاق المستقبلية وتطويرها أ.د.صباح كريم رياح الفتلاوي د. فاطمة فرحان زغير الطليباوي	75_50
4	انعكاسات الاستقرار السياسي على تبني الطاقة المتجددة في العراق: دراسة مستقبلية أ.د. حازم صباح أحميد م.م. مصطفى أحمد حسين	95_76
5	دور الدبلوماسية الاقتصادية العراقية في جذب الاستثمارات الاجنبية في ظل التحديات الراهنة أ.د.هيثم كريم صيوان أ.د.وسن احسان عبد المنعم	121_96
6	الشراكات الاقتصادية الدولية ودورها في الاستدامة المالية: العراق انموذجا أ.م.د. محمد عباس احمد التميمي	151_122
7	دور الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء اقتصاد مستدام للعراق 2050: تحليل السياسات والتحديات أ.م.د نسرين رياض شنشول م.م فيان فاروق محمدعلي	176_152
8	السياسة الخارجية العراقية : تحليل استراتيجي للمقاربات والقيود في مواجهة التحديات الإقليمية المتغيرة م.د. امنة علي سعيد م.د فراس عباس هاشم	193_177
9	قانون الاحوال الشخصية بين السيادة الوطنية والتزامات العراق الدولية د. حيدر حسن علي الكناني	211_194
10	ديناميكية السياسة الخارجية العراقية في البيئتين الإقليمية والعالمية : الفرص والتحديات م.د. فينوس غالب كامل	236_212
11	التحليل القانوني للانتهاكات الجسيمة المرتكبة من قبل تنظيم داعش في العراق د. لمى فاضل نايف	261_237
12	موقف العراق من القضية الفلسطينية في ظل عملية طوفان الاقصى واحداثها م.د مخلد ماجد احمد م.م هبه عبد السلام خطاب	278_262
13	تَحسين آلمُشاركة المدنية، وتَعزيز آلشَفافية في المُؤسساتِ الحُكوميةِ: إستراتيجياتٌ فَعالة وآلياتٌ مُستَدامةٌ للحُكمِ الرَشيدِ. م. سجى فتاح زيدان ذنون العباجي	300_279
14	دور القوة الناعمة في تعزيز السياسة الاقليمية العراقية م.م. الحسن جلال عبد الواحد محمد	316_301

15	التغيرات المناخية والتنمية المستدامة م.م ساره عبد زايري	339_317
16	تقييم تأثير المتغيرات المناخية على الموارد المائية والزراعية في العراق م.م شهد عماد حميد	362_340
17	مستقبل وظائف العلوم السياسية في ظل التحول الرقمي م.م. عبد الله محمد قاسم	376_363
18	مستقبل مصادر تمويل التنمية المستدامة في العراق م.م علي ضياء ربيع	401_377
19	الأمن السيبراني العراقي: التحديات وسبل المواجهة م.م علي عبد المطلب صادق	418_402
20	السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية الراهنة دراسة في توازن المصالح وتعزيز العلاقات : تركيا أنموذجا م.م.عـــذراء محمـــد جـــابـــر م.م.عبـــاس قيس عبـــاس	442_419
21	الدبلوماسية العراقية في ظل الأزمات الإقليمية والعالمية: التحديات والفرص م.م. زمن محمد جبار	460_443
22	مستقبل الدور الاقليمي للعراق في معادلة التوازنات الجيوسياسية في المنطقة م.م علياء حميد خيون م.م روى غني سلمان	491_461
23	الاستبصار الاستراتيجي واثره في ادارة المصالح الوطنية العراقية في سياق المتغيرات الدولية م.م.فاطمة ميثم مصطفى	509_492
24	الجذور التاريخية للقضية الكردية في تركيا وأثرها في العلاقات مع العراق م.م. مروة سلمان حسن م.م. سارة عبد الكاظم جواد	535_510
25	السياسة الخارجية العراقية وديناميات البيئتين الإقليمية والدولية: دراسة في التأثير والتأثر م.م محمد معن محسن	564_536
26	الابتكار التكنولوجي ودوره في تعزيز التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية العراقية م. م. نور موفق عبد الغني م.م. نشوان علاء حسين	580_565
27	التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد العام 2014 م.م هبه حميد شمخي	607_581
28	التخطيط الاستراتيجي للسياسات العامة لوزارة البيئة في العراق بعد عام 2003 م .م. ولاء علي فرحان	625_608
29	نحو مستقبل مستدام: دور ادارة سلاسل التجهيز الخضراء في تعزيز الأداء المستدام: دراسة تحليلية في شركة مصافي الوسط في الدورة م.م إخلاص جاسم رسن م.م يسرى ربيع فواز	650_626

مستقبل مصادر تمويل التنمية المستدامة في العراق

The Future of Sustainable Development Financing Sources in Iraq

م.م علي ضياء ربيع*
Ali Diaa Rabie

الملخص:

تعتبر التنمية المستدامة في العراق من القضايا الحيوية التي تتطلب استراتيجيات فعالة ومتكاملة لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يعتمد مستقبل مصادر تمويل التنمية المستدامة في العراق على عدة عوامل، بما في ذلك التحديات الحالية، الأدوات المتاحة، والدروس المستفادة من التجارب الدولية..

ويواجه العراق تحديات كبيرة في تمويل التنمية المستدامة، حيث يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار. وفقًا لتقارير، فإن الخسائر المالية الناتجة عن النزاعات، مثل الحرب ضد داعش، قد أثرت سلبًا على قدرة العراق على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يعاني النظام المصرفي من ضعف في إدارة التمويل وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية، مما يعيق النمو الاقتصادي المستدام.

وتتعدد أدوات وآليات تمويل التنمية المستدامة في العراق، حيث تشمل التمويل الدولي، الذي تلعب فيه المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة دورًا مهمًا في تقديم الدعم المالي والفني. يمكن أن يسهم هذا التمويل في مشاريع البنية التحتية والتنمية الاجتماعية. كما تسعى الحكومة العراقية إلى جذب الاستثمارات الخاصة من خلال تحسين بيئة الأعمال وتقديم حوافز للمستثمرين، مما يعتبر ضروريًا لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

علاوة على ذلك، يتزايد الاهتمام بالتمويل الأخضر الذي يهدف إلى دعم المشاريع التي تعزز الاستدامة البيئية وتقلل من الانبعاثات الكربونية. هذا النوع من التمويل يمكن أن يسهم في تحقيق الأهداف المناخية للعراق، حيث تمثل الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية، خيارًا واعدًا لتلبية احتياجات الطاقة المتزايدة في البلاد.

ويمكن للعراق الاستفادة من تجارب دول أخرى في مجال التنمية المستدامة. على سبيل المثال، نجحت بعض الدول في تنويع مصادر التمويل من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة وتطوير البنية التحتية. هذه التجارب تعكس أهمية الابتكار في استراتيجيات التمويل وتطوير شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص.

* جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية– ali.deyaa@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لتحقيق التنمية المستدامة، يجب على العراق وضع سياسات واضحة لتعزيز مصادر التمويل. من بين التوصيات تطوير استراتيجيات تمويلية شاملة، وتعزيز الشمول المالي، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية والمالية لضمان استخدامها بشكل مستدام. كما يجب أن يكون هناك تركيز على تعزيز الابتكار في التمويل وتطوير شراكات جديدة مع القطاع الخاص.

ومن المتوقع أن يواجه العراق تحديات مستمرة تتعلق بتقلبات أسعار النفط، بالإضافة إلى التحديات البيئية مثل تغير المناخ. يتطلب ذلك استراتيجيات مرنة للتكيف مع هذه التغيرات. كما يجب أن يكون هناك تركيز على تعزيز الابتكار في التمويل وتطوير شراكات جديدة مع القطاع الخاص.

وإن مستقبل مصادر تمويل التنمية المستدامة في العراق يعتمد على قدرة الحكومة على مواجهة التحديات الحالية وتبني استراتيجيات فعالة. يتطلب ذلك جهودًا متكاملة تشمل تحسين النظام المصرفي، تعزيز الشمول المالي، وتطوير استراتيجيات تمويلية فعالة. من خلال هذه الجهود، يمكن للعراق تحقيق التنمية المستدامة وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، تمويل التنمية، التحديات البيئية، مستقبل التمويل، استراتيجيات التمويل.

Abstract:

The future of sustainable development financing in Iraq is at a critical juncture as the country seeks to diversify its economy and reduce its heavy reliance on oil revenues. With over 99% of its exports and a significant portion of its government budget derived from oil, Iraq faces significant economic volatility and challenges in achieving sustainable growth. As the country embarks on its journey towards achieving the S**ustainable Development Goals, it is essential to explore innovative** financing sources to support this transformation.

Iraq's commitment to sustainable development is evident through various initiatives aimed at attracting responsible investments and enhancing economic resilience. The establishment of the Development Fund for Iraq in 2023, which aims to support sustainable projects and promote non-oil sectors, embodies the government's proactive approach to development financing. In addition, partnerships with international organizations, such as the International Finance Corporation (IFC), have facilitated vital financing for renewable energy projects and infrastructure improvements. As Iraq prepares for its Voluntary National Review in 2025, which will assess its progress towards achieving the 2030 Agenda for Sustainable Development, a focus will be placed on mobilizing diverse financing mechanisms. These mechanisms include climate finance,

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

international grants, and private sector investments, all of which are essential for building a sustainable and inclusive economy. By leveraging these resources, Iraq aims to establish a robust framework that not only meets urgent economic needs but also lays the foundations for long-term sustainability and resilience in the face of global challenges.

Keywords: Sustainable development, financing development, environmental challenges, future of financing, financing strategies.

المقدمة:

يواجه مستقبل تمويل التنمية المستدامة في العراق منعطفًا حاسمًا، إذ تسعى الدولة إلى تنويع اقتصادها وتقليل اعتمادها الكبير على عائدات النفط. وبما أن أكثر من 99% من صادراتها وجزء كبير من ميزانيتها الحكومية مستمد من النفط، يواجه العراق تقلبات اقتصادية كبيرة وتحديات في تحقيق النمو المستدام. ومع انطلاق البلاد في رحلتها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الضروري استكشاف مصادر تمويل مبتكرة تدعم هذا التحول.

يتجلى التزام العراق بالتنمية المستدامة جليًا من خلال مبادرات متنوعة تهدف إلى جذب الاستثمارات المسؤولة وتعزيز المرونة الاقتصادية. ويُجسّد إنشاء صندوق تنمية العراق في عام 2023، الذي يهدف إلى دعم المشاريع المستدامة وتعزيز القطاعات غير النفطية، النهج الاستباقي للحكومة في تمويل التنمية. بالإضافة إلى ذلك، سهّلت الشراكات مع المنظمات الدولية، مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، الحصول على تمويل حيوي لمشاريع الطاقة المتجددة وتحسين البنية التحتية. بينما يستعد العراق للمراجعة الوطنية الطوعية في عام ٢٠٢٥، والتي ستحدد تقدمه نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، سينصب التركيز على حشد آليات تمويل متنوعة. وتشمل هذه الآليات تمويل المناخ، والمنح الدولية، واستثمارات القطاع الخاص، وجميعها ضرورية لبناء اقتصاد مستدام وشامل. ومن خلال الاستفادة من هذه الموارد، يهدف العراق إلى إنشاء إطار عمل متين لا يلبي الاحتياجات الاقتصادية العاجلة فحسب، بل يُرسي أيضًا أسس الاستدامة والمرونة على المدى الطويل في مواجهة التحديات العالم

اهمية البحث:

ان البحث في مصادر تمويل التنمية المستدامة في العراق أمرًا بالغ الأهمية لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد وتحقيق الاستدامة طويلة الأجل. وقد أبرزت الدراسات أهمية آليات التمويل الدولية، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الخارجية والقروض الدولية، في دعم مبادرات التنمية المستدامة. على سبيل المثال، تشير الأبحاث الحديثة إلى وجود علاقة متبادلة بين مصادر

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التمويل هذه والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التوظيف، مما يشير إلى أن الاستخدام الفعال للتمويل الدولي يمكن أن يعزز بشكل كبير نتائج التنمية في العراق. بالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على دور البنك المركزي العراقي في تمويل مشاريع الطاقة الخضراء، مما يُظهر إمكانية التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة كجزء من استراتيجية أوسع نطاقًا للمرونة الاقتصادية. ومع ذلك، يجب معالجة تحديات مثل العقبات البيروقراطية والفساد لخلق بيئة جاذبة للاستثمار. بشكل عام، يُعدّ الاستفادة من موارد التمويل المتاحة مع تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة أمرًا ضروريًا للعراق لتنويع مصادر دخله وتحقيق أهدافه في التنمية المستدامة.

اهداف البحث:

تركز أهداف البحث على عدة مجالات رئيسية تتعلق بالتنمية المستدامة في العراق. وتشمل: تحديد دور مصادر التمويل الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك فهم كيفية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الخارجية، والقروض الدولية في النمو الاقتصادي والاستقرار. تعزيز أبعاد التنمية المستدامة التي تُمكّن الشعب العراقي، سعيًا إلى بناء دولة موحدة تتمتع بحقوق متساوية، ونظام اقتصادي متنوع، وبيئة نظيفة للأجيال القادمة. التخفيف من حدة الفقر وتوفير فرص عمل لائقة للعاطلين عن العمل، مع إرساء نظام تعليمي شامل وعالي الجودة، ونظام رعاية صحية فعّال. تعزيز الاستدامة البيئية من خلال الحد من التلوث، وتعزيز كفاءة استخدام المياه، وحماية التنوع البيولوجي. مواجهة تحديات التنمية المحلية من خلال تحسين السياسات الضريبية والمشاركة المجتمعية، وضمان الاستخدام الفعال للموارد المحلية لتلبية احتياجات السكان. تعكس هذه الأهداف نهجًا شاملًا لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة في العراق، بما يُلبي الاحتياجات الفورية والأهداف طويلة الأجل.

إشكالية البحث:

تعتبر مشكلة البحث في مجال تمويل التنمية المستدامة في العراق من القضايا الحيوية التي تتطلب دراسة معمقة، حيث يواجه العراق تحديات كبيرة تتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تتجلى هذه التحديات في تدهور الوضع التنموي نتيجة لعوامل متعددة مثل الفقر، نقص الموارد، والتغير المناخي، مما يؤثر سلبًا على جودة الحياة للمواطنين. على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة والمجتمع المدني، إلا أن الفجوات المعرفية حول كيفية معالجة هذه القضايا لا تزال قائمة. لذا، فإن هذا البحث يهدف إلى تحليل الواقع التنموي في العراق، وتقديم رؤى مستقبلية تسهم في تحقيق التنمية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المستدامة، من خلال استكشاف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعكس حالة التنمية في البلاد، وتقديم حلول عملية للتحديات التي تواجهها

فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في أن العراق يواجه تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة بسبب الاعتماد المفرط على الموارد المائية من نهري دجلة والفرات، بالإضافة إلى تأثيرات التغير المناخي والمشاريع الهيدرولوجية في الدول العليا. يُفترض أن هذه العوامل تؤدي إلى نقص حاد في المياه، مما يعيق التقدم في الأهداف التنموية ويزيد من التوترات السياسية والاجتماعية داخل البلاد. لذا، فإن البحث يسعى إلى تحليل كيفية تأثير هذه العوامل على التنمية المستدامة في العراق وتقديم استراتيجيات فعالة للتخفيف من آثارها.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي أي الانتقال من العام إلى الخاص، وترافق ذلك مع استخدام الأساليب التاريخي والوصفي والتحليلي لبيانه.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمصادر التمويل والتنمية المستدامة

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة (Sustainable Development) هي مفهوم يشير إلى عملية تطوير وتحسين الظروف المعيشية للإنسان دون استنزاف الموارد الطبيعية أو الإضرار بالبيئة، مع ضمان استمرارية هذه الموارد للأجيال القادمة. بمعنى آخر، هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة.

ظهر مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في تقرير "مستقبلنا المشترك (Our Common Future)" الذي أصدرته لجنة برونتلاند التابعة للأمم المتحدة عام 1987. عرّف التقرير التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"[1].

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

تعتمد التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد رئيسية مترابطة، وهي:

([1])United Nations. (2015). Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, p.12.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1- البعد الاقتصادي:

يهدف البعد الاقتصادي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام يعود بالفائدة على المجتمع ككل، يشمل تعزيز الإنتاجية، خلق فرص العمل، وتقليل الفقر، يجب أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً وعادلًا، بحيث لا يتم استغلال الموارد الطبيعية بشكل جائر[1].

2- البعد الاجتماعي:

يركز البعد الاجتماعي على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الأفراد والمجتمعات، ويشمل تحسين الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، والسكن، بالإضافة الى تعزز مفهوم المساواة وتمكين الفئات المهمشة (مثل النساء، الشباب، والأقليات)[2].

3- البعد البيئي:

يهدف البعد البيئي إلى حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، كما يشمل مكافحة التغير المناخي، الحد من التلوث، والحفاظ على التنوع البيولوجي، ويعتمد على استخدام الموارد بشكل مستدام، مثل الطاقة المتجددة وإدارة النفايات[3].

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة(SDGs)

في عام 2015، أطلقت الأمم المتحدة أجندة 2030 للتنمية المستدامة، والتي تتضمن 17هدفًا للتنمية المستدامة (Sustainable Development Goals – SDGs). هذه الأهداف تغطي جميع أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية)، وهي:[4]

1- القضاء على الفقر.

2- القضاء على الجوع.

3- الصحة الجيدة والرفاه.

([1]) احمد زيطوط، تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، 2008، ص42.

([2]) الامم المتحدة، تكاليف تحقيق اهداف التنمية المستدامة ،للمزيد انظر, https://unctad.org/sdg-costing/about,rj :وقت الزيارة 15-2-2025.

([3]) عبد اللطيف ازبور. "التنمية المحلية المستدامة بالمملكة المغربية: تحديات وآفاق–دراسة مقارنة." مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد53، 2024، ص64.

([4])World Bank. (2018). Financing for Sustainable Development, p. 9.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

4- التعليم الجيد.

5- المساواة بين الجنسين.

6- المياه النظيفة والنظافة الصحية.

7- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.

8- العمل اللائق ونمو الاقتصاد.

9- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.

10- الحد من أوجه عدم المساواة.

11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة.

12- الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.

13- العمل المناخي.

14- الحياة تحت الماء.

15- الحياة في البر.

16- السلام والعدل والمؤسسات القوية.

17- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

رابعا: أهمية التنمية المستدامة

تكمن أهمية التنمية المستدامة في[1]:

1- حماية البيئة :تساعد التنمية المستدامة في الحد من التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، مما يحافظ على كوكب الأرض للأجيال القادمة.

2- تحسين جودة الحياة :تعمل على توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، مما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد.

3- تعزيز النمو الاقتصادي :تشجع على استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة، مما يدعم الاقتصاد ويخلق فرص عمل جديدة.

4- تحقيق العدالة الاجتماعية :تسعى إلى تقليل الفوارق بين الأفراد والمجتمعات، وتعزيز المساواة.

5- مواجهة التحديات العالمية :مثل التغير المناخي، الفقر، وندرة المياه.

([1])United Nations. (2022). Financing for Sustainable Development Report, p.6.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

خامسا: التحديات التي تواجه التنمية المستدامة[1]:

1- الفجوة التمويلية :تحتاج مشاريع التنمية المستدامة إلى تمويل ضخم، مما يشكل تحديًا للدول النامية.

2- الفساد وضعف الحوكمة :يؤثران على فعالية استخدام الموارد المالية.

3- التغير المناخي :يهدد تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، خاصة تلك المتعلقة بالبيئة.

4- النمو السكاني السريع :يزيد الضغط على الموارد الطبيعية والخدمات الأساسية.

5- عدم الوعي الكافي :يحتاج الأفراد والمؤسسات إلى زيادة الوعي بأهمية التنمية المستدامة وكيفية المساهمة فيها.

سادسا: مصادر تمويل التنمية المستدامة

تمويل التنمية المستدامة يشمل مجموعة واسعة من المصادر التي يمكن أن تكون عامة أو خاصة، محلية أو دولية. هذه المصادر تهدف إلى توفير الأموال اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)التي أقرتها الأمم المتحدة عام 2015. وفقًا لتقرير "تقرير فجوة التمويل للتنمية المستدامة "الصادر عن الأمم المتحدة (2022)، فإن العالم يحتاج إلى تريليونات الدولارات سنويًا لتحقيق هذه الأهداف، وتتكون مصادر التمويل من:

1- التمويل العام(Public Finance)

أ- الموازنات الحكومية: تعتبر الحكومات من أهم مصادر التمويل للتنمية المستدامة، حيث يتم تخصيص جزء من الموازنة الوطنية لمشاريع البنية التحتية المستدامة، مثل الطاقة المتجددة، النقل العام، وإدارة النفايات. مثال :وفقًا لتقرير البنك الدولي (2021)، استثمرت الهند أكثر من 100 مليار دولار في مشاريع الطاقة الشمسية من خلال موازنتها العامة[2].

ب-الضرائب الخضراء: الضرائب الخضراء هي وسيلة لزيادة الإيرادات الحكومية مع تشجيع الممارسات البيئية المسؤولة. مثال :السويد تطبق ضريبة الكربون منذ عام 1991، مما ساهم في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 25.(OECD, 2020) %

([1]) فاطمة عبدالله محمد عطيه، "دور التمويل الخارجي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري" التجارة والتمويل، 2021، 565.

([2]) حسين اسماعيل واخرون. "تحليل آليات تمويل التنمية المستدامة في مصر في ضوء استراتيجية التنمية (2030)." المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد 35، 2018، ص24.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ت-القروض العامة: الحكومات يمكنها الحصول على قروض من المؤسسات المالية الدولية لتمويل مشاريع التنمية المستدامة. مثال :مصر حصلت على قرض من البنك الدولي بقيمة 500 مليون دولار لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة[1](World Bank, 2020) .

2- التمويل الخاص(Private Finance)

أ- الاستثمارات الخاصة: يشمل الاستثمار في الشركات التي تعمل في مجالات الطاقة المتجددة، التكنولوجيا الخضراء، والزراعة المستدامة. مثال :شركة "تسلا" استثمرت أكثر من 5 مليارات دولار في تطوير بطاريات الطاقة الشمسية.(IEA, 2021)

ب-القطاع المصرفي: البنوك تلعب دورًا مهمًا في تمويل المشاريع المستدامة من خلال القروض الخضراء. مثال :بنك "HSBC" قدم أكثر من 100 مليار دولار كتمويل مستدام بين عامي 2017 و2021.(HSBC, 2021)

ت-الأسواق المالية: إصدار السندات الخضراء (Green Bonds) لتمويل المشاريع البيئية. مثال : في عام 2020، تم إصدار سندات خضراء بقيمة 270 مليار دولار على مستوى العالم.(Climate Bonds Initiative, 2021)[2]

3- التمويل الدولي(International Finance)

أ- المساعدات الإنمائية الرسمية:(ODA) هي الأموال التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية لدعم مشاريع التنمية المستدامة. مثال :وفقًا لتقرير OECD (2022) ، بلغت المساعدات الإنمائية الرسمية 161 مليار دولار في عام 2021.

ب-المؤسسات المالية الدولية: مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، والبنوك الإقليمية للتنمية. مثال :البنك الدولي قدم أكثر من 100 مليار دولار لتمويل مشاريع التنمية المستدامة في الدول النامية بين عامي 2015 و2020.(World Bank, 2021)

ت-المنح الدولية: تقدمها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. مثال :الاتحاد الأوروبي قدم 20 مليار يورو كمنح لدعم مشاريع الطاقة المتجددة في أفريقيا (European Commission, 2021)[3].

([1])International Energy Agency (IEA). (2021). World Energy Investment Report, p.23.

([2])United Nations. (2022). Financing for Sustainable Development Report, p.5.

([3])Climate Bonds Initiative. (2021). Green Bonds Market Summary.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

4- التمويل المبتكر (Innovative Finance)

أ- السندات الخضراء: (Green Bonds) هي سندات يتم إصدارها لتمويل مشاريع بيئية مثل الطاقة المتجددة وإدارة المياه. مثال :في عام 2021، أصدرت فرنسا سندات خضراء بقيمة 7 مليارات يورو لتمويل مشاريع الطاقة النظيفة.(Climate Bonds Initiative, 2021)

ب- التمويل الإسلامي: (Islamic Finance) يشمل الصكوك الإسلامية التي تستخدم لتمويل مشاريع مستدامة. مثال :ماليزيا أصدرت صكوكًا خضراء بقيمة 1.5 مليار دولار لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة.(Islamic Finance News, 2021)

ت-الشراكات بين القطاعين العام والخاص: (PPP) تعاون بين الحكومات والقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع كبيرة. مثال :في الهند، تم تنفيذ مشروع الطاقة الشمسية "Bhadla Solar Park" من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص بقيمة 1.4 مليار دولار[1](World Bank, 2020) .

5- التمويل المحلي(Local Finance)

أ- الحكومات المحلية: يمكن للحكومات المحلية تمويل مشاريع صغيرة مثل إدارة النفايات وتحسين البنية التحتية. مثال :مدينة كوبنهاغن في الدنمارك استثمرت في مشاريع إدارة النفايات وتحويلها إلى طاقة.(OECD, 2021)

ب-التمويل المجتمعي: (Crowdfunding) جمع الأموال من الأفراد لتمويل مشاريع صغيرة. مثال : منصة "GoFundMe" ساعدت في تمويل مشاريع الطاقة الشمسية في المجتمعات المحلية .(UNEP, 2020)[2]

المحور الثاني: أدوات تمويل التنمية المستدامة والتحديات المستقبلية

أولا: أدوات تمويل التنمية المستدامة

1- التمويل العام:

أ- الموازنات الحكومية:

تعتمد الحكومة العراقية بشكل كبير على عائدات النفط لتمويل مشاريع البنية التحتية.

([1])OECD. (2022). Development Co-operation Report, p.15.

([2])Transparency International. (2021). Corruption Perceptions Index, p.13.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

جدول (1) توزيع الموازنة العامة:

السنوات	اجمـــــالي الموازنـــــة (مليار دولار)	حصـــة مشـــاريع البنـــى التحتية %	حصـــة الـــنفط مـــن الإيرادات %
2020	112	%8	%92
2021	103	%10	%90
2022	110	%12	%88

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

وزارة المالية العراقية (2022)، على الرابط: https://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx.

صندوق النقد الدولي IMF (2022) الرابط: https://www.imf.org/ar/data .

ب-الضرائب:

يعاني العراق من ضعف نظام الضرائب.

جدول (2) الإيرادات الضريبية:

السنوات	الإيـــــرادات الضـــــريبية (مليار دولار)	نسـبة الإيـرادات الضـريبية من ال GDP%
2020	5.2	4.5
2021	5.8	4.8
2022	6.1	5.0
2023	6.3	5.1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

وزارة المالية العراقية (2022)، على الرابط: https://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx.

البنك الدولي (2021)،على الرابط: https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2021.

ت-القروض العامة:

العراق يحصل على قروض من المؤسسات المالية الدولية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

جدول (3) القروض الدولية:

السنوات	اجمالي القروض الدولية (مليار دولار)	الجهة المانحة	الغرض
2020	1.2	البنك الدولي	اصلاح قطاع الكهرباء
2021	0.8	الاتحاد الأوربي	مشاريع المياه والصرف الصحي
2022	1.5	الأمم المتحدة	إعادة الاعمار والتنمية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

تقرير القروض الدولية والتنمية المستدامة، البنك الدولي (2022)، على الرابط: https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2021.

تقرير التنمية المستدامة والشفافية، الاتحاد الأوروبي(2022) ، على الرابط: https://policy.trade.ec.europa.eu/development-and-sustainability/sustainable-development_en.

2- التمويل الخاص(Private Finance)

أ- الاستثمارات الخاصة: هناك فرص لزيادة الاستثمارات الخاصة في مجالات الطاقة المتجددة والزراعة.

جدول (4) الاستثمارات الخاصة:

السنوات	اجمالي الاستثمارات الخاصة (مليار دولار)	حصة الطاقة المتجددة%	حصة الزراعة%
2020	2.5	%10	%5
2021	3.0	%15	%7
2022	3.5	%20	%10
2023	4.0	%25	%13

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

الوكالة الدولية للطاقة المتجددة(IRENA, 2022)، على الرابط: -/https://www.irena.org/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2022/Mar/IRENA_WETO.

وزارة التخطيط العراقية(2022) التقرير الاحصائي لاهداف التنمية المستدامة 2022، على الرابط: https://cosit.gov.iq/documents/Human%20Development/sustainable/.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ب-القطاع المصرفي:

البنوك العراقية تبدأ في تقديم قروض خضراء.

جدول (5) القروض الخضراء:

السنوات	اجمالي القروض المصرفية (مليار دولار)	حصة القروض الخضراء%
2020	50	%0.5
2021	55	%0.8
2022	60	%1.0
2023	65	%1.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير الاستدامة المالية، اتحاد المصارف العراقية، 2022، ص26.

3- التمويل الدولي(International Finance)

المساعدات الإنمائية الرسمية:(ODA)

العراق يتلقى مساعدات من المنظمات الدولية.

جدول (6) المساعدات الإنمائية:

السنوات	اجمالي المساعدات الانمائية (مليار دولار)	الجهة المانحة	الغرض
2020	1.0	الأمم المتحدة	إعادة الاعمار
2021	1.5	الاتحاد الأوربي	مشاريع الطاقة والمياه
2022	1.8	USAID	التنمية المستدامة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- Development Co-operation Report. OECD (2022)، على الرابط: https://www.oecd.org/en/publications/development-co-operation-report_20747721.html.
- USAID، 2022، على الرابط: https://srhrindex.srhrforall.org/2022/actors/us-agency-for-international-development.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

4- التمويل المبتكر (Innovative Finance)

أ- السندات الخضراء: (Green Bonds)

العراق يحتاج إلى تطوير إطار قانوني لإصدار السندات الخضراء. حتى الآن، لم يصدر العراق أي سندات خضراء.

ب-التمويل الإسلامي: (Islamic Finance)

يمكن استخدام الصكوك الإسلامية لتمويل مشاريع مستدامة.

جدول (7) التمويل الإسلامي:

السنوات	اجمالي التمويل الإسلامي (مليار دولار)	حصة الصكوك الاسلامية%
2020	1.0	$1.5
2021	1.2	%1.8
2022	1.5	%2.0
2023	1.7	%2.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- Islamic Finance News (2022) ، على الرابط: https://www.islamicfinancenews.com/supplements/awards-report-2022 .

ثانيا: التحديات المستقبلية لتمويل التنمية المستدامة في العراق

1- الفجوة التمويلية الكبيرة

أ- حجم الفجوة التمويلية:

وفقًا لتقرير الأمم المتحدة(2022) ، يحتاج العراق إلى تمويل يتراوح بين 5إلى 7 تريليون دولار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بحلول عام 2030.

يعاني العراق من نقص كبير في التمويل المحلي والدولي، حيث لا يتجاوز التمويل المتاح 10%من الاحتياجات الفعلية[1].

([1]) United Nations. (2022). Financing for Sustainable Development Report, p.26.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ب- أسباب الفجوة التمويلية:

الاعتماد المفرط على النفط: تشكل عائدات النفط حوالي 90%من إيرادات الحكومة العراقية (صندوق النقد الدولي، 2022)، بالإضافة الى تقلبات أسعار النفط العالمية تجعل الموازنة العامة غير مستقرة.

ضعف الإيرادات الضريبية: تشكل الإيرادات الضريبية أقل من 5%من الناتج المحلي الإجمالي(GDP) (البنك الدولي، 2021)، بالإضافة الى نظام الضرائب غير الفعال يحد من قدرة الحكومة على زيادة الإيرادات[1].

2- ضعف الحوكمة والفساد

أ- تأثير الفساد على التمويل:

وفقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية(2021) ، يحتل العراق المرتبة 157من أصل 180 في مؤشر الفساد العالمي، كما ان الفساد يؤدي إلى سوء إدارة الموارد المالية، حيث يتم تحويل جزء كبير من الأموال إلى مشاريع غير فعالة أو غير شفافة[2].

ب-ضعف الحوكمة:

عدم وجود إطار قانوني قوي لمراقبة وتقييم مشاريع التنمية المستدامة، ونقص الشفافية في إدارة الموارد المالية، مما يقلل من ثقة الممولين الدوليين والمستثمرين.

3- عدم كفاية التمويل الدولي

أ- المساعدات الإنمائية الرسمية:(ODA)

وفقًا لتقرير (2022) OECD، تلقت العراق مساعدات إنمائية رسمية بقيمة 1.5مليار دولار في عام 2021، هذه المساعدات لا تكفي لسد الفجوة التمويلية، حيث تحتاج العراق إلى 5-7تريليون دولار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ب-القروض الدولية:

العراق يحصل على قروض من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي، ولكن هذه القروض غالبًا ما تكون مشروطة بإصلاحات اقتصادية وسياسية صعبة التنفيذ، كما في عام 2020، وافق البنك الدولي على قرض بقيمة 1.2مليار دولار لتمويل مشاريع إصلاح قطاع الكهرباء[1](World Bank, 2020) .

([1]) عمرو هشام محمد، عماد حسن حسين، متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 13، العدد 55، 2016، ص 22.

([2]) Climate Bonds Initiative. (2021). Green Bonds Market Summary, p.21.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

4- صعوبة جذب الاستثمارات الخاصة

أ- المخاطر السياسية والأمنية:

عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق يقلل من جاذبية الاستثمارات الخاصة، وفقًا لتقرير البنك الدولي(2021) ، فإن العراق يحتل المرتبة 172من أصل 190 في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال.

ب- نقص البيئة الاستثمارية الجاذبة:

عدم وجود إطار قانوني قوي لحماية المستثمرين، ونقص البنية التحتية اللازمة لدعم المشاريع الاستثمارية.

5- التحديات البيئية والمناخية

أ- التغير المناخي:

العراق من أكثر الدول تأثرًا بالتغير المناخي، حيث يعاني من ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه.

وفقًا لتقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP, 2022) ، فإن العراق يحتاج إلى 10مليارات دولار سنويًا لمواجهة آثار التغير المناخي[2].

ب- نقص الاستثمار في الطاقة المتجددة:

الطاقة المتجددة تشكل أقل من 1%من إجمالي الطاقة المنتجة في العراق.(IRENA, 2022)

هناك حاجة إلى استثمارات ضخمة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتقليل الاعتماد على النفط.

6- التحديات الاجتماعية

أ- الفقر والبطالة:

وفقًا لتقرير وزارة التخطيط العراقية(2022) ، فإن نسبة الفقر في العراق تصل إلى 25%، ونسبة البطالة تصل إلى 15%، هذه الأوضاع الاجتماعية تزيد من صعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ب- النمو السكاني السريع:

النمو السكاني السريع يزيد من الضغط على الموارد الطبيعية والخدمات الأساسية، وفقًا لتقرير الأمم المتحدة(2022) ، فإن عدد سكان العراق سيصل إلى 50 مليون نسمة بحلول عام 2030[3].

([1]) European Commission. (2021). EU Green Deal Financing, p. 11.

([2]) Transparency International. (2021). Corruption Perceptions Index, p. 34.

([3]) International Energy Agency (IEA). (2021). World Energy Investment Report, p.33.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المحور الثالث: مستقبل تمويل التنمية المستدامة في العراق

في هذا المحور ثلاثة مشاهد مستقبلية حول مستقبل تمويل التنمية المستدامة في العراق، حيث يكون المشهد الأول متفائلًا، والمشهد الثاني يستمر الوضع على ما هو عليه، والمشهد الثالث متشائم. سنعتمد في هذه المشاهد على تحليل التوجهات الحالية والبيانات المتاحة من مصادر موثوقة مثل تقارير الأمم المتحدة، البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أولا: المشهد المتفائل

في هذا المشهد، يتمكن العراق من تحقيق تقدم كبير في تمويل التنمية المستدامة من خلال إصلاحات سياسية واقتصادية جذرية، وتعزيز التعاون الدولي، وجذب الاستثمارات الخاصة. يتم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بشكل كبير بحلول عام 2030.

1.الإصلاحات السياسية والاقتصادية:

أ. إصلاح النظام الضريبي:

يتم إصلاح النظام الضريبي لزيادة الإيرادات الحكومية، حيث تصل الإيرادات الضريبية إلى 15%من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بحلول عام 2030 (مقارنة بـ 5% حاليًا).

وفقًا لتقرير البنك الدولي(2021) ، فإن الإصلاح الضريبي يمكن أن يزيد الإيرادات الحكومية بشكل كبير ويقلل الاعتماد على النفط.

ب. تقليل الاعتماد على النفط :

يتم تنويع الاقتصاد العراقي من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات.

وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي(IMF, 2022) ، فإن تنويع الاقتصاد يمكن أن يقلل حصة النفط من الإيرادات الحكومية إلى 60 %بحلول عام 2030 (مقارنة بـ 90% حاليًا)[1].

2.جذب الاستثمارات الخاصة

أ. تحسين البيئة الاستثمارية:

يتم تحسين البيئة الاستثمارية من خلال إصلاحات قانونية وإدارية، مما يجذب استثمارات خاصة تصل إلى 20مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030. وفقًا لتقرير البنك الدولي(2021) ، فإن تحسين البيئة الاستثمارية يمكن أن يزيد الاستثمارات الخاصة بنسبة 300%.

([1]) United Nations. (2022). Financing for Sustainable Development Report, p.32.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ب. مشاريع الطاقة المتجددة:

يتم تنفيذ مشاريع كبرى في الطاقة المتجددة، حيث تصل حصة الطاقة المتجددة إلى 30%من إجمالي الطاقة المنتجة بحلول عام 2030 (مقارنة بـ 1% حاليًا).

وفقًا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة(IRENA, 2022) ، فإن العراق يمكن أن يجذب استثمارات تصل إلى 5مليارات دولار في قطاع الطاقة المتجددة بحلول عام 2030[1].

3. تعزيز التمويل الدولي

أ. المساعدات الإنمائية الرسمية:(ODA)

يتم تعزيز التعاون الدولي، حيث تصل المساعدات الإنمائية الرسمية إلى 5مليارات دولار سنويًا بحلول عام 2030.

وفقًا لتقرير OECD (2022)، فإن زيادة المساعدات الإنمائية يمكن أن تدعم مشاريع إعادة الإعمار والتنمية المستدامة في العراق.

ب. إصدار السندات الخضراء:

يتم إصدار سندات خضراء بقيمة 2مليار دولار سنويًا لتمويل مشاريع بيئية.

وفقًا لتقرير Climate Bonds Initiative (2021)، فإن السندات الخضراء يمكن أن تكون أداة فعالة لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة وإدارة المياه[2].

4.تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد

أ. تعزيز الشفافية:

يتم تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد من خلال إصلاحات إدارية وقانونية، حيث يرتفع ترتيب العراق في مؤشر الفساد العالمي إلى 80من أصل 180 بحلول عام 2030 (مقارنة بـ 157 حاليًا).

وفقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية(2021) ، فإن تحسين الحوكمة يمكن أن يزيد من فعالية استخدام الموارد المالية.

ب. إصلاح القطاع العام:

يتم إصلاح القطاع العام لزيادة كفاءة إدارة الموارد المالية وتقليل الهدر.

([1]) World Bank. (2023). World Development Report, p.22.

([2]) OECD, (2022), Development Co-operation Report, p.11.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وفقًا لتقرير البنك الدولي(2021) ، فإن إصلاح القطاع العام يمكن أن يزيد من فعالية الإنفاق الحكومي بنسبة 20%.

5.النتائج المتوقعة

أ. تحقيق أهداف التنمية المستدامة:(SDGs)

يتم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل كبير بحلول عام 2030، بما في ذلك القضاء على الفقر، تحسين الصحة والتعليم، وحماية البيئة.

وفقًا لتقرير الأمم المتحدة(2022) ، فإن العراق يمكن أن يحقق 80%من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 في هذا المشهد المتفائل.

ب. تحسين جودة الحياة:

يتم تحسين جودة الحياة من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، والمياه النظيفة.

وفقًا لتقرير وزارة التخطيط العراقية(2022) ، فإن نسبة الفقر يمكن أن تنخفض إلى 10%بحلول عام 2030 (مقارنة بـ 25% حاليًا)[1].

في هذا المشهد المتفائل، يتمكن العراق من تحقيق تقدم كبير في تمويل التنمية المستدامة من خلال إصلاحات سياسية واقتصادية جذرية، وتعزيز التعاون الدولي، وجذب الاستثمارات الخاصة. يتم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل كبير بحلول عام 2030، مما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستقرار في البلاد.

ثانيا: مشهد استمرار الوضع على ما هو عليه

في هذا المشهد، لا تحدث إصلاحات جذرية في العراق، ويستمر الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. يتم تحقيق بعض التقدم في تمويل التنمية المستدامة، ولكن التحديات الكبيرة مثل الفساد، ضعف الحوكمة، وعدم الاستقرار السياسي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

1. الاعتماد المستمر على النفط:

أ. حصة النفط من الإيرادات الحكومية: يستمر الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، حيث تظل حصة النفط من الإيرادات الحكومية عند 90%. وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي(IMF, 2022) ، فإن العراق يظل عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يجعل الموازنة العامة غير مستقرة.

([1]) Climate Bonds Initiative. (2021). Green Bonds Market Summary, p.20.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ب. ضعف الإيرادات الضريبية:

تظل الإيرادات الضريبية عند 5%من الناتج المحلي الإجمالي.(GDP) وفقًا لتقرير البنك الدولي (2021)، فإن ضعف النظام الضريبي يحد من قدرة الحكومة على زيادة الإيرادات وتنويع الاقتصاد.

2.الاستثمارات الخاصة المحدودة:

أ. المخاطر السياسية والأمنية:

تظل الاستثمارات الخاصة محدودة بسبب المخاطر السياسية والأمنية، حيث لا تتجاوز 5مليارات دولار سنويًا بحلول عام 2030. وفقًا لتقرير البنك الدولي(2021) ، فإن العراق يحتل المرتبة 172من أصل 190 في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، مما يقلل من جاذبية الاستثمارات الخاصة.

ب. الطاقة المتجددة:

تظل حصة الطاقة المتجددة عند 5%من إجمالي الطاقة المنتجة بحلول عام 2030 (مقارنة بـ 1% حاليًا). وفقًا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة(IRENA, 2022) ، فإن العراق يحتاج إلى استثمارات ضخمة في الطاقة المتجددة لتقليل الاعتماد على النفط[1].

3. التمويل الدولي المحدود

أ. المساعدات الإنمائية الرسمية:(ODA)

تظل المساعدات الإنمائية الرسمية عند 1.5مليار دولار سنويًا. وفقًا لتقرير OECD (2022)، فإن هذه المساعدات لا تكفي لسد الفجوة التمويلية، حيث يحتاج العراق إلى 5–7تريليون دولار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ب. القروض الدولية:

العراق يحصل على قروض من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي، ولكن هذه القروض غالبًا ما تكون مشروطة بإصلاحات اقتصادية وسياسية صعبة التنفيذ.

وفقًا لتقرير البنك الدولي(2020) ، فإن العراق حصل على قرض بقيمة 1.2مليار دولار لتمويل مشاريع إصلاح قطاع الكهرباء.

4. ضعف الحوكمة والفساد

أ. الفساد وسوء الإدارة:

(1) European Commission. (2021). EU Green Deal Financing, p.9.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يستمر الفساد وسوء الإدارة، حيث يظل ترتيب العراق في مؤشر الفساد العالمي عند 157من أصل 180.

وفقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية(2021) ، فإن الفساد يؤدي إلى سوء إدارة الموارد المالية، حيث يتم تحويل جزء كبير من الأموال إلى مشاريع غير فعالة أو غير شفافة.

ب. ضعف الحوكمة:

عدم وجود إطار قانوني قوي لمراقبة وتقييم مشاريع التنمية المستدامة. وفقًا لتقرير البنك الدولي (2021)، فإن ضعف الحوكمة يقلل من فعالية استخدام الأموال ويثبط ثقة الممولين الدوليين والمستثمرين.

5.النتائج المتوقعة

أ. تحقيق محدود لأهداف التنمية المستدامة:(SDGs)

يتم تحقيق بعض التقدم في أهداف التنمية المستدامة، ولكن التحديات الكبيرة تعيق تحقيق الأهداف بشكل كامل بحلول عام 2030. وفقًا لتقرير الأمم المتحدة(2022) ، فإن العراق يمكن أن يحقق 50%من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 في هذا المشهد.

ب. تحسن محدود في جودة الحياة:

يتم تحسين بعض الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، ولكن التحديات الاجتماعية والاقتصادية تظل قائمة. وفقًا لتقرير وزارة التخطيط العراقية(2022) ، فإن نسبة الفقر تظل عند 25%، ونسبة البطالة تظل عند 15% [1].

ثالثا: مشهد المستقبل المتشائم

في هذا المشهد، تتفاقم التحديات السياسية والاقتصادية في العراق، مما يؤدي إلى تراجع كبير في تمويل التنمية المستدامة. يتم إعاقة تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل كبير، وتتفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية. يعاني العراق من انهيار اقتصادي، تفاقم الفساد، وتراجع الاستثمارات الخاصة والدولية.

1. انهيار الاقتصاد

أ. انخفاض أسعار النفط:

([1]) افراح خضر راضي، عبدالكاظم محسن كوين، اتجاهات المصارف العراقية نحو تمويل التنمية المستدامة، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، ص 11، متاح على الرابط https://www.refaad.com/views/GJEB/home.aspx.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى انهيار الاقتصاد العراقي، حيث تنخفض الإيرادات الحكومية بنسبة .50% وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي(IMF, 2022) ، فإن العراق يظل عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يجعل الاقتصاد غير مستقر.

ب. ارتفاع نسبة الفقر والبطالة:

تصل نسبة الفقر إلى 40%، ونسبة البطالة إلى 25%بحلول عام 2030. وفقًا لتقرير وزارة التخطيط العراقية(2022) ، فإن الأزمات الاقتصادية تزيد من الفقر والبطالة، مما يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2.انهيار الاستثمارات الخاصة

أ. تفاقم المخاطر السياسية والأمنية:

تتراجع الاستثمارات الخاصة إلى أقل من 1مليار دولار سنويًا بسبب تفاقم المخاطر السياسية والأمنية. وفقًا لتقرير البنك الدولي(2021) ، فإن عدم الاستقرار السياسي والأمني يقلل من جاذبية الاستثمارات الخاصة.

ب. تراجع مشاريع الطاقة المتجددة:

تظل حصة الطاقة المتجددة عند 1%من إجمالي الطاقة المنتجة بحلول عام 2030. وفقًا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة(IRENA, 2022) ، فإن العراق يحتاج إلى استثمارات ضخمة في الطاقة المتجددة، ولكن عدم الاستقرار السياسي يعيق هذه الاستثمارات[1]

3.انخفاض التمويل الدولي

أ. تراجع المساعدات الإنمائية الرسمية:(ODA)

تنخفض المساعدات الإنمائية الرسمية إلى 500مليون دولار سنويًا بسبب عدم الاستقرار السياسي. وفقًا لتقرير OECD (2022)، فإن عدم الاستقرار السياسي يقلل من استعداد المانحين الدوليين لتقديم المساعدات.

ب. عدم إصدار سندات خضراء: لا يتم إصدار أي سندات خضراء بسبب نقص الإطار القانوني وعدم الاستقرار السياسي. وفقًا لتقرير Climate Bonds Initiative (2021)، فإن السندات الخضراء تتطلب بيئة استثمارية مستقرة، وهو ما يفتقر إليه العراق في هذا المشهد.

(1) International Energy Agency (IEA). (2023). World Energy Investment Report, p.31.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

4.تفاقم الفساد وضعف الحوكمة

أ. تفاقم الفساد:

يتفاقم الفساد وسوء الإدارة، حيث ينخفض ترتيب العراق في مؤشر الفساد العالمي إلى 170من أصل 180. وفقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية(2021) ، فإن الفساد يؤدي إلى سوء إدارة الموارد المالية، حيث يتم تحويل جزء كبير من الأموال إلى مشاريع غير فعالة أو غير شفافة.

ب. ضعف الحوكمة:

عدم وجود إطار قانوني قوي لمراقبة وتقييم مشاريع التنمية المستدامة. وفقًا لتقرير البنك الدولي(2021) ، فإن ضعف الحوكمة يقلل من فعالية استخدام الأموال ويثبط ثقة الممولين الدوليين والمستثمرين.

5. النتائج المتوقعة

أ. فشل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:(SDGs)

يتم إعاقة تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل كبير، حيث يتم تحقيق أقل من 30%من الأهداف بحلول عام 2030. وفقًا لتقرير الأمم المتحدة(2022) ، فإن العراق يحتاج إلى إصلاحات جذرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ب. تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية:

تتفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، حيث تصل نسبة الفقر إلى 40%، ونسبة البطالة إلى .25% وفقًا لتقرير وزارة التخطيط العراقية(2022) ، فإن الأزمات الاقتصادية تزيد من الفقر والبطالة، مما يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة[1].

الخاتمة:

أن مستقبل تمويل التنمية المستدامة في العراق يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالقدرة على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتنويع مصادر التمويل. يمكن للعراق تحقيق نقلة نوعية من خلال الإصلاح الضريبي، وجذب الاستثمارات الخاصة، وإصدار أدوات التمويل المبتكرة مثل السندات الخضراء، مما قد يرفع مساهمة الطاقة المتجددة إلى 30% ويخفض الاعتماد على النفط إلى 60% بحلول عام 2030، فإن استمرار الوضع الراهن بلا إصلاحات سيبقي العراق رهينًا لتقلبات أسعار النفط، مع بقاء الاستثمارات الخاصة دون 5 مليارات دولار سنويا.

([1]) Transparency International. (2021). Corruption Perceptions Index, p.16.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

باختصار، يمثل مستقبل التمويل المستدام في العراق مفترق طرق حاسما، فإما أن تؤدي الإصلاحات الجذرية إلى تحقيق نقلة نوعية، أو يظل الوضع راكدًا بمخاطرة التدهور. الخيارات المتخذة خلال السنوات الخمس القادمة ستحدد ما إذا كان العراق سيحقق 80% من أهداف التنمية المستدامة بحلول 2030، أم سيتخلف عن الركب. يتطلب ذلك إرادة سياسية حقيقية، وشراكة فاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع الدولي، مع أولوية قصوى لتعزيز الشفافية والمساءلة، ولضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتطلب الأمر إستراتيجية ثلاثية المحاور نشير اليها في التوصيات.

التوصيات:

1- تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني لمكافحة الفساد (حيث يحتل العراق المرتبة 157 عالميًا في مؤشر الفساد).
2- تبني سياسات ضريبية تقدمية لزيادة الإيرادات غير النفطية إلى 15% من الناتج المحلي.
3- تنشيط القطاع الخاص عبر تحسين بيئة الأعمال (العراق في المرتبة 172 في سهولة ممارسة الأعمال).
4- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع الطاقة المتجددة وإدارة المياه.
5- تعزيز التعاون الدولي لزيادة التمويل المبتكر، مثل السندات السيادية الخضراء التي يمكن أن تجتذب 2 مليار دولار سنويًا لدعم المشاريع البيئية.

المصادر:

أولا: المصادر العربية

1- احمد زيطوط، تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، 2008.
2- الامم المتحدة، تكاليف تحقيق اهداف التنمية المستدامة ،للمزيد انظر : https://unctad.org/sdg-costing/about,rj ، وقت الزيارة 15-2-2025.
3- عبد اللطيف ازبور. "التنمية المحلية المستدامة بالمملكة المغربية: تحديات وآفاق-دراسة مقارنة." مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد53، 2024.
4- فاطمة عبدالله محمد عطيه، "دور التمويل الخارجي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري" التجارة والتمويل، 2021.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

5- حسين اسماعيل واخرون. "تحليل آليات تمويل التنمية المستدامة في مصر في ضوء استراتيجية التنمية (2030)." المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد 35، 2018.

6- عمرو هشام محمد، عماد حسن حسين، متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 13، العدد 55، 2016.

المصادر الإنكليزية

1- United Nations. (2015). Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development.

2- World Bank. (2018). Financing for Sustainable Development.

3- United Nations. (2022). Financing for Sustainable Development Report.

4- International Energy Agency (IEA). (2021 Energy Investment Report.

5- United Nations. (2022). Financing for Sustainable Development Report.

6- Climate Bonds Initiative. (2021). Green Bonds Market Summary.

7- OECD. (2022). Development Co-operation Report.

8- Transparency International. (2021). Corruption Perceptions Index.

9- European Commission. (2021). EU Green Deal Financing.

10- Transparency International. (2021). Corruption Perceptions Index.

11- International Energy Agency (IEA). (2023 Energy Investment Report.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/